ملامح وآفاق فلسفة التنمية الاقتصادية في الهند- دراسة تطبيقية

أ.م.د حسين ديكان درويش
كلية الإدارة والاقتصاد/
جامعة كربلاء

المقدمة ومنهجية البحث :-

تعد الهند من الأسواق الناشئة الأساسية في قارة آسيا في مجال تفعيل عمليات التنمية الاقتصادية المستديمة وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في الانفتاح الاقتصادي والاعتماد المتبادل مع بقية دول المنظومة الاقتصادية الآسيوية والفضاء الاقتصادي العالمي ، إذ بلغ متوسط دخل الفرد السنوي (٣٢٠) دولار عام ١٩٩٤ ارتفع إلى (٤٥٠) دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة تطور بلغت (٤٠٪) أو بلغ معدل النمو الاقتصادي للدخل القومي خلال المده-١٩٩٤) (١٩٨٥ نسبة (٣٪) وبلغ معدل توقع الحياة (٦٢) سنة عام ١٩٩٤ ونسبة المتعلمين (٤٨٪) ومعدل نمو التضخم للمده (١٩٨٤-١٩٩٤) نسبة (٩,٧٪) .

وبلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي والصناعي (٦٤٪-١٦٪) على التوالي عام ١٩٩٠ ونسبة المتمتعين بالرعاية الصحية والمياه الصحية (٥٠٪-٥٥٪) عام ١٩٨٠ على التوالي .

عام ١٩٩٣ مايقارب (١٦٪) من السكان يعيشون في بيئة نظيفة وان نسبة وفيات الأطفال (٧٠) حالة لكل (١٠٠٠) ولادة عام ١٩٩٤ وخلال المده (١٩٨٩-١٩٩٥) مايقارب (٦٣٪) من الأطفال تحت سن (٥) سنوات يعانون من الأمراض وكذلك بلغ معدل وفيات الأمهات (٤٣٧) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) .

تؤشر هذه الأرقام والنسب لتعكس حالة التخلف الاقتصادي الكبير في الهند والسياسات الاقتصادية غير الكفوءة وضرورة الحاجة إلى ستراتيجية فعالة وكفوءة للتنمية الاقتصادية المستديمة .

فرضية البحث :

إن تدني معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع بقية إقتصادات آسيا وانخفاض الإنتاجية الحدية للاستثمار يمثل التحدي الأكبر لجهود التنمية في الهند ولابد من ضرورة تفعيل سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٩٥ .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :-

١- بيان المكونات الرئيسية لفلسفة التنمية في النموذج الهندي .

٢- تحليل نسبة المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي .

٣- حساب معدلات النمو الاقتصادية الإجمالية والقطاعية .

٤- محاولة إستشراق ممكنات النمو التنموي الهندي .

إسلوب البحث :

يحاول التوفيق بين التحليل النظري والمنهج الكمي المستند على التحليل (الإحصائي والقياسي) لخدمة فرضية وهدف البحث .

حدود البحث :

الحدود المكانية: يهتم البحث بدراسة المتغيرات الكلية في الاقتصاد الهندي.

الحدود الزمانية :يغطي البحث المدة (١٩٨٥-٢٠٠١) وحسب توفر البيانات الزمنية فضلا عن أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الهند .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المجال الحيوي وفلسفة النموذج التنموي في الهند ، بينما اختص المبحث الثاني بدراسة بعض مؤشرات كفاءة الأداء في الاقتصاد الهندي في حين أنبرى المبحث الثالث في محاولة إستشراف ممكنات النموذج التنموي في الهند .

وأختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

المجال الحيوي وفلسفة النموذج التنموي في الهند

أولاً / الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية :

تعد جمهورية الهند من اكبر الدول الأسيوية من حيث السكان والمساحة بعد جمهورية الصين الشعبية إذ بلغ عدد سكانها (١,٠٥٥) مليار نسمة عام (٢٠٠٢) وبمعدل نمو سكاني يقترب من (٢٪) ، بينما تبلغ الكثافة السكانية (٣٢٥) شخص/كم٢ ، ويعيش حوالي (٣٠٪) من سكانها في الحضر بينما يعيش (٧٠٪) من سكانها في الريف ويعيش (٣٥٪) من سكانها تحت خط الفقر طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٤ .

وتبلغ مساحتها سابع اكبر دولة في العالم (٣,١٦٦) كم٢ مما أدى إلى تسميتها بشبه القارة الهندية وتحدها (الصين ، آفغانستان ، بوتان ، ألنيبال) من الشمال و(باكستان) من الشمال الغربي ، و(بنغلاديش ، ميا نمار ، خليج البنغال) من الشرق ، و(سريلانكا) من الجنوب الشرقي عبر مضيق (بالك) وتشكل جبال (الهملايا الأعلى في العالم) حدودها الطبيعية الشمالية ، وتنقسم جمهورية الهند إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي (جبال الهملايا ، وسهل جانجتك Gangetic ، وشبه الجزيرة الهندية) .

يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال طبقاً لتقديرات ٢٠٠١مايقارب (٦٣) طفلاً في الألف وعدد من يملكون أجهزة التلفزيون (٦٥) لكل ألف من السكان وعدد أجهزة الراديو (١٢٠) جهازاً لكل ألف من السكان وعدد من يملكون السيارات (٨) لكل ألف من السكان طبقاً لتقديرات ١٩٩٧ ، وعدد من يملكون خطوط الهاتف (٢٧) لكل ألف من السكان طبقاً لتقديرات ١٩٩٩.(٢) .

والهند دولة متعددة الأعراق ، إذ يمثل الجنس الهندي (٧٢٪) من عدد السكان ويمثل الدرافيديان (Dravidian) نسبة (٢٥٪) من السكان بينما تمثل الأقليات الأخرى (٣٪) إضافة إلى وجود مجموعات أخرى من السكان (قبائل التلال) مايقارب (٣٠٠) قبيلة وهي قبائل تتمتع بحماية الحكومة المركزية في (نيودلهي) ولها نسيج اجتماعي مغلق نسبياً وبلغ عدد سكانها عام ١٩٩١ مايقارب (٨٪) من سكان الهند واشد هذه القبائل هي جوند (Gond) وبيل (Bhil) إذ يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة .

والهند غنية بمواردها الطبيعية والتنوع الجغرافي من الصحاري الخالية إلى الغابات الاستوائية إلى السهول الرسوبية ، وتعد الأرض والمياه من أهم

الموارد الطبيعية في الهند وتشكل الأراضي القابلة للزراعة نسبة (٥٥٪) وتشكل الغابات (٢٢٪) من مساحتها فضلا عن توفر مصادر المياه العذبة . وتبلغ نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات (٢٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (٢١٣٤٢,١) مليون روبية هندية عام (٢٠٠٢) ويساهم في تشغيل مايقارب (٦٧٪) من السكان (طبقاً لتقديرات ١٩٩٥) واهم المحاصيل الزراعية (الأرز – القمح – القطن – الخضروات – التوابل – الجوت) .

وكذلك تبلغ مساهمة قطاع الصناعة (٢٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي مستخدماً مايقارب (١٣٪) من إجمالي قوة العمل ، والهند غنية بموارد الثورة المعدنية خاصة (الفحم – الحديد الخام – البوكسايت – النحاس – النفط – الغاز الطبيعي – الرصاص – الذهب – الفضة – الزنك) واهم المصنوعات هي (الغزل والنسيج – الحديد والصلب – الآلات ومعدات النقل – الأسمدة – تكرير البترول والبتروكيماويات – أجهزة الكمبيوتر والبرامجيات) .

إما قطاع الخدمات فتبلغ نسبة مساهمته (٤٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم قوة عمل (٢٠٪) طبقاً لتقديرات (١٩٩٩) .

ويبلغ متوسط دخل الفرد (٤٥٠) دولار والوحدة النقدية هي (الروبية الهندية) والتي يبلغ سعر تعادلها في سوق الصرف المعوم floating مايقارب (٤٥) روبية للدولار الأمريكي عام ٢٠٠٠ . (٣)

واهم صادرات الهند هي(الأحجار الكريمة والحلي – الآلات الهندية – والمنسوجات القطنية – والمنتجات البحرية – الجلود –الشاي – الفواكه والخضروات – الأدوات الكهربائية) إما أهم الواردات هي (النفط ومشتقاته – الكيماويات غير العضوية – الحديد والصلب – الأسمدة – البلاستيك)

وكذلك فأن أهم شركاؤها التجاريون (الولايات المتحدة الأمريكية – مجموعة دول الإتحاد الأوربي ولاسيما المملكة المتحدة – ألمانيا – بلجيكا – روسيا الاتحادية –اليابان) وأهم شريك تجاري عربي هو(المملكة العربية السعودية).

ثانياً / الفلسفة التنموية للنموذج الاقتصادي الهندي :

يتمثل الهدف الاقتصادي المنشود بضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) لغرض تفعيل دور لسياسات الاقتصادية الكلية في أعادة هيكلة مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية على أن لا يقل حجم (FDI) المتدفق داخلياً عن (١٠) مليار دولار سنوياً بالمقارنة مع الاقتصاد الصيني والتايلندي والاستفادة من مزايا السوق الكبير المتمثل بحجم السكان الهائل (جانب الطلب) وكذلك مزايا وفرة عنصر العمل الرخيص وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج(جانب العرض)[٤] .

إضافة إلى الهدف الأساسي المذكور يمكن ملاحظة الأهداف التنموية الاتية: [٥]

١-التخلي عن معدل النمو الاقتصادي (الهندوسي) والبالغ (٣٪) سنوياً واستهداف معدل نمو أقتصادي سنوي (٩٪) لكي ينسجم مع طروحات المدرسة الهيكلية في تحليل آلية النمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية (٦) من خلال الموائمة بين التضحية الاجتماعية (رفع نسبة الاستثمار إلى الدخل) وبين خفض تكلفة معامل رأس المال إلى الناتج الحدي (MCOR) طبقاً لنماذج النمو في المدرسة ألنيوكلاسيكية لاسيما (نموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي) . [٧]

وأنسجاماً مع طروحات آلية النمو المتوازن Balanced Growth للاقتصاد الباكستاني التنموي (نيركسة) Nurkse في الاعتماد على تحليل مرونات

الطلب الداخلية في تحديد القطاع القائد (الصناعي) بسبب قدرته العالية في جذب وتفعيل الاستثمارات وبالتالي تحقيق التشابكات الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية .[٨]

٢- انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة مكونات الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي والتركيز على الدور الريادي للقطاع الخاص خاصة في القطاع الصناعي (الاستخراجي) ولاسيما خامات الفحم والحديد و (التحويلي) لاسيما قطاع الغزل والمنسوجات فضلا عن دور تخطيط التنمية المركزي من قبل الحكومة في قطاعات أخرى (النقل والمواصلات) سيما (سكك الحديد) وبعض خدمات (قطاع المال والمصيرفة) خاصة (خدمات شركات التأمين العامة) .

٣- ترشيد دور الدولة الاقتصادي (وعدم إلغاءه) جعل هذا النموذج التنموي يمتاز (بالتدرج والحيطة والحذر وعدم التسرع) في عهد (ناراسيماراو) رئيس وزراء الهند والذي مثلت ولايته (المرحلة الأولى) من الإصلاح الاقتصادي) ولغاية ١٩٩٦ ويعد تحرير قطاع (التأمين) أمام المستثمرين الأجانب عام ٢٠٠٠ والتحرير الكامل لسعر صرف الروبية الهندية عام ١٩٩٣ إلا مثالاً على سياسة (التدرج الحذر) في عملية تخصيص مكونات الناتج المحلي الإجمالي .

٤- العمل على رفع معدلات نصيب الفرد من GDP (٤٥٠ دولار عام ٢٠٠٠) والذي لا يزال دون مستوى الطموح بالمقارنة مع المستويات العالمية (أكثر من دولارين في اليوم الواحد حسب سعر صرف الروبية الهندية مع الدولار في الأسواق الموازية) وبالتالي العمل على خفض

معدلات السكان تحت (خط الفقر) والتي بلغت (٣٥٪) من السكان في الهند طبقاً لإحصاءات ١٩٩٤ . [٩]

٥- الوصول إلى هدف مساهمة الصادرات الهندية بنسبة (١٪) من إجمالي الصادرات العالمية عام ٢٠٠٧ عبر تفعيل المقدرة التنافسية من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي في بعض الصناعات الأكثر تقدماً مثل صناعة (البرامجيات) soft ware .

٦- العمل على (ضبط) المديونية الخارجية وتخفيض معدلات خدمة الدين الخارجي بالعلاقة مع (GDP أو الصادرات) لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في الاستقرار المالي ,إذ بلغت احتياطياتها من النقد الأجنبي (٣٠) مليار دولار عام (٢٠٠٠) بعد أن كانت (١) مليار دولار عام ١٩٩١, من جانب أخر ارتفعت ديونها الخارجية خلال المده(١٩٩١-١٩٩٩) من (٧١) مليار دولار إلى (٩٨) مليار دولار وبنسبة (٣٨٪) مقارنة مع الفترة -١٩٩٠) (١٩٨١ التي ازدادت فيها الديون من (٢٠) مليار دولار إلى (٧١) مليار دولار وبنسبة (٢٥٥٪) , من جانب أخر انخفضت معدلات خدمة هذا الدين الخارجي من (٢٠,٦٪) من إجمالي حصيلة الصادرات عام (١٩٩٨) بدلاً من (٢٨,٤٪) عام ١٩٩٣ وبنسبة توفير (٧,٨٪) .

٧-الإرتقاء بمستوي التنمية البشرية ولاسيما تفعيل الأنفاق على خدمات (الصحة والتعليم) ، إذ بلغ معدل توقع الحياة (٦٢) سنة عام ١٩٨٠ ونسبة المستخدمين للمياه الصالحة للشرب (٥٥٪) لنفس السنة وكذلك بلغت نسبة وفيات الأطفال (٧٠) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة وبلغت نسبة سوء التغذية (دون الخامسة) ما يقارب (٦٣٪) للمده (١٩٨٩ - ١٩٩٥) في حين كانت

نسبة معدل الوقاية (٤٣٪) للمده(١٩٨٩ ـ ١٩٩٦) سيما ضد إنتشار الأوبئة الفتاكة (الأيدز ، الملاريا ، الجدري) .

٨-إمتلاك الهند إمكانات مادية وبشرية والتي تؤهلها (بالإعتماد على الذات) للإمساك بحلقات (إنتاج ، حمل ، تطوير الأسلحة النووية) لضمان الأمن والسيادة وحماية الوحدة الأقليمية والذي هو هدف أساسي في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة خاصة برامج حزب (جاناتا) الوطني الهندي في حملاته الإنتخابية عام ١٩٩٨ والذي نجح لاحقاً في تولي السلطة وقيادة الإئتلاف الحكومي الذي شمل (٢٢) حزباً فضلا عن فلسفة حزب المؤتمر الهندي (الذي حكم الهند لأكثر من أربعة عقود سابقة) كانت تسعى إلى توفير البنى الإرتكازية المتكاملة ودعم حملات البحث والتطوير اللازمة لتهيئة مستلزمات إمتلاك الخيار النووي بالرغم من إستعداد الهند للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) أسوة بالدول المالكة لتلك الأسلحة والتي رفضت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لكون معاهدة الحظر هذه خاصة بالدول التي أجرت تفجيرات نووية قبل ١٩٦٨/١/١ .

المبحث الثاني

((بعض مؤشرات كفاءة الأداء في الإقتصاد الهندي))

تتوفر في الهند قدرات إقتصادية تمكنها (نسبياً) من تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستقبلية في ضوء معطيات فلسفة نموذجها التنموي وإستطاعت منذ عام ١٩٥١ من إنجاز (٩) خطط إقتصادية خمسية لتنمية ودفع عجلة مسيرتها الإقتصادية ويمكن ملاحظة مسيرة الأداء عبر المؤشرات الإقتصادية الاتية :-

أولاً : المكونات الرئيسية ونسب مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي

من خلال ملاحظة بيانات جدول (١) ، إن سياسات الإكتفاء الذاتي بفضل نتائج الثورة الخضراء خلال عقدي الخمسينات والستينات في مجالي إستصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية قد أثرت على تذبذب نسب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لكي تنسجم مع طروحات المدرسة الهيكلية (الطبيعية) في تفسير آلية التنمية الإقتصادية ، إذ تراجعت نسبة مساهمة الزراعة (١,٧٪) كمتوسط بالمقارنة مع المدتين (١٩٨٥ – ١٩٩٠) و (١٩٩١ – ١٩٩٥) وإستمرت في التراجع (٣,٣٪) كمتوسط بالمقارنة مع المدتين (١٩٩١ – ١٩٩٥) و (١٩٩٦ – ٢٠٠١) وكذلك يفسر هذا التراجع من حيث السمة المحافظة للفلاح الهندي (الرغبة في الإكتفاء الذاتي وضعف الحراك الإجتماعي) وإعتماد أساليب الزراعة التقليدية (غياب التكنولوجيا الحديثة) إضافة إلى إرتباط الإنتاجية الزراعية بالظروف المناخية , فقد تراجعت بالرغم من إرتفاع نسبة المخزون من الحبوب بنسبة (٥٠٪) ليصل إلى (٣٠) مليون طن عام ١٩٩٥ بعد أن كان (٢٠) مليون طن عام ١٩٧٩ وليصل إنتاج الحبوب إلى (١٨٠) مليون طن لموسم (١٩٩٤ – ١٩٩٥) .

أما قطاع الصناعة وبسبب سياست الحماية الحكومية وإنتهاج ستراتيجية إحلال الواردات (لدعم الإكتفاء الذاتي في الزراعة) فقد إستطاعت أن تحقق تراكمات متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (١)السكان ومكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والسكان والتراكم الرأسمالي في الهند للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠١)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ربية)	السكان (مليون نسمة)	%الزراعة	%الصناعة	%الخدمات	التراكم الرأسمالي (مليون روبية)
١٩٨٥	٢٣٢٨	٧٥١,٤٢	٣٣	٢٨,٢	٣٨,٨	١٣٤,٦
١٩٨٦	٢٦٠٠,٤	٧٦٧,٩٦	٣١,٧	٢٨,٤	٣٩,٩	١٧٩
١٩٨٧	٢٩٤٨,٧	٧٨٤,١٨	٣١,٣	٢٨,٤	٤٠,٢	٧٤٨,٨
١٩٨٨	٣٥٢٧	٨٠١,٥	٣٢,٣	٢٨,٤	٣٩,٣	٢١٤,١
١٩٨٩	٤٠٨١,٧	٨١٨,٣٥	٣١,١	٢٩,٣	٣٩,٦	١١٠٢
١٩٩٠	٤٧٧٨,١	٨٣٥,١٣	٣١	٢٩,٣	٣٩,٧	١٣٥١,٦
١٩٩١	٥٥٢٧,٧	٨٥١,٩	٣١,٣	٢٧,٩	٤٠,٩	١٤٠٠,٧
١٩٩٢	٦٣٠٧,٧	٨٦٨,٩٠	٣٠,٦	٢٨,٣	٤١,١	١٦٩٦,٦
١٩٩٣	٧٩٩٠,٨	٨٨٦,٢٥	٣٠,٣	٢٥,٨	٤٣,٩	١٨٢١
١٩٩٤	٩٤٣٤,١	٩٠٣,٩٤	٣٠,١	٢٦,٢	٤٣,٧	٢٣٨٠,٦
١٩٩٥	١٠٦٧٢,٢	٩٢١,٩٩	٢٨,٤	٢٧,٩	٣٤,٧	٣١٣٢,٢
١٩٩٦	١٢٤٣٥,٤	٩٣٩,٥٩	٢٩,٢	٢٧,٤	٤٣,٤	٣٦٢٧,٨
١٩٩٧	١٣٩٠١,٦	٩٥٥,٢٢	٢٧,٦	٢٧,٢	٤٤,٩	٣٤٣٧,١
١٩٩٨	١٥٩٨٠,٨	٩٧٨,١٩	٢٧,٧	٢٦,٥	٤٥,٨	٣٧٢٢,١
١٩٩٩	١٧٦١٩,٥	٩٩٦,٥٢	٢٦,٢	٢٥,٩	٤٧,٩	٤٥٨٢,٦
٢٠٠٠	١٩١٧٧,٣	١٠١٤,٨٧	٢٤,٩	٢٦,٦	٤٨,٥	٤٧٣٦,٢
٢٠٠١	٢٠٩٩٠,٢	١٠٣٣,٢٠	٢٥	٢٥,٩	٤٩,٢	٥١٥٠,٩

المصدر : الربيعي ، رجاء خضير عبود موسى ، أثر الاستثمار الأجنبي على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول الآسيوية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير أقتصاد ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ .

اذ بلغت نسب المساهمة (٠,٠١٪) كمتوسط للمده (١٩٩١ – ١٩٩٥) بالمقارنة مع المده (١٩٨٩ – ١٩٩٠) وإستمرت بالإنخفاض بنسبة ضئيلة (٠,٠٠٧٪) كمتوسط للمده (١٩٩٦ – ٢٠٠١) بالمقارنة مع المده – ١٩٩٥) (١٩٩١ ويعزز هذا الإنخفاض (الضئيل نسبياً) طروحات المدرسة الهيكلية في تفسير نمط التنمية الطبيعي في الهند لصالح قطاع الخدمات بالرغم من التحول ونمو الصناعات ذات التكنولوجيا المكثفة والنظيفة لاسيما صناعة البرامجيات والتب بلغت قيمة صادراتها عام ٢٠٠٠ نحو (٣,٩) مليار دولار وتخطط الهند لجعل قيمة صادراتها من هذه الصناعة نحو (٥٠) مليار دولار عام ٢٠٠٨ فضلاً عن الإستفادة من ميزة (إنخفاض تكاليف عنصر العمل والطاقة) في تفعيل صناعة (تجميع أجزاء السيارات) التي وصلت قيمتها إلى (١٣) مليار دولار عام ١٩٩٩ رغم المنافسة في الأسواق الآسيوية (كوريا الجنوبية ، تايوان ، الصين) .

أما قطاع الخدمات وبسبب إمتلاكه الطاقات الإنتاجية (الرمزية) الكبيرة وقيام الحكومة عام ٢٠٠٠ بتحرير خدمات التأمين والبريد والإستعمالات والنقل الجوي أمام الإستثمار المحلي والأجنبي فإنه يعد من أكبر القطاعات الواعدة والمستقطبة للإستثمار الأجنبي مستقبلاً في ظل ميزة حجم الطلب الهائل (الطاقة الإستيعابية الكبيرة للسوق الهندية) إذ إنه من المحتمل أن تكون قيمة التجارة الألكترونية قد تجاوزت (١٢) مليار دولار عام ٢٠٠٢ والتي تشكل نسبة (٧٪) من إجمالي قيمة التجارة الألكترونية العالمية . (١٠)

وبالتالي فإن قطاع الخدمات يمكن أن يساهم في تعبئة المدخرات لتمويل الإستثمارات القومية في الخطط الإقتصادية القومية الخمسية القادمة إذ إرتفعت نسبة مساهمة القطاع كمتوسط من (٣٩,٥٪) إلى (٤٢,٦٪) بالمقارنة

مع المدتين (١٩٨٩ – ١٩٩٠) و (١٩٩١ – ١٩٩٥) وإستمرت في الإرتفاع كمتوسط من (٤٢,٦٪) إلى (٤٦,٦٪) بالمقارنة مع المدتين – (١٩٩٥ – ١٩٩١ و(١٩٩٦ – ٢٠٠١) أي إزدادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات خلال عقدين من الزمن بمقدار (٧,١٪) وتأسيساً على ما تقدم إن تدني نسب مساهمة قطاع الزراعة لصالح قطاع الصناعة أولاً ثم لصالح قطاع الخدمات ثانياً في تكوين GDP هو بسبب سياسات الإصلاح الإقتصادي وإعادة هيكلية GDP والتي تم تفعيلها منذ عام ١٩٩٦ بالرغم من بطيء عمليات (الخصخصة) في القطاع العام الصناعي وتهميش دور الإستثمارات الجديدة في هذه القطاع إذ إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي تقريباً (٢٪) من (٢٧,٤٪) منذ عام ١٩٩٦ إلى (٢٣,٩٪) عام (٢٠٠١) في حين إرتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات تقريباً (٥٪) من (٤٣,٤٪) عام ١٩٩٦ إلى (٤٩,٢٪) عام ٢٠٠١ في حين تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة حوالي (٤٪) من (٢٩,٢٪) عام ١٩٩٦ إلى (٢٥٪) علم ٢٠٠١ .

ثانياً / معدلات النمو الإجمالية والقطاعية :

لغرض حساب معدل النمو السنوي المركب (r) تم اعتماد الصيغة الرياضية الآتية :- [١١]

أذ أن :

(Y_t) قيمة الظاهرة في سنة المقارنة ، (Y_o) قيمة الظاهرة في سنة الأساس (t) المدة الزمنية الإجمالية (١٩٨٥ – ٢٠٠١) .

$$r = \left[\left(\frac{y_t}{y_o} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \right] \times 100$$

إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب لـ GDP (١٣,٧٪) في حين كانت نسبة (٢) لإجمالي السكان (١,٨٪) ويلاحظ أن النسبة العالية لزيادة حجم السكان سنوياً سوف تستهلك بصورة سريعة التراكمات الفعالة في الزيادة السنوية لـGDP ويعزز ذلك النسبة المنخفضة لمعدل نمو نصيب الفرد من GDP :-

$$\text{معدل نمو نصيب الفرد من GDP} = \frac{\text{معدل نمو GDP}}{\text{معدل نمو حجم السكان}} = \frac{٠,١٣٧}{٠,٠١٨} = ٧,٦١١$$

أي أن إرتفاع معدل نمو السكان سوف يخفض الفائض الإقتصادي المتراكم تقريباً إلى النصف ما لم يتم إنتهاج سياسات سكانية تعمل على ترشيد إستخدام الموارد الإقتصادية من خلال مطابقة معدلات نمو GDP بشكل يفوق معدلات نمو السكان .

من جانب آخر يلاحظ تدني معدلات نمو مساهمات قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لمجمل فترة البحث إذ بلغت (١,٦٪- , ٠,٥٪-) على التوالي وإن كانت نسبة الإنخفاض لمساهمات قطاع الزراعة أكبر من مثيلتها الخاصة بقطاع الصناعة ، بالمقابل يلاحظ إرتفاع معدل نمو مساهمة قطاع الخدمات في GDP لمجمل فترة البحث والتي بلغت (١,٤٪) وهي نسبة معنوية للدلالة على نمط التنمية في الإقتصاد الهندي المنسجم مع طروحات المدرسة الهيكلية في تحليل فلسفة النمو للنموذج التنموي الهندي .

ثالثاً / المقدرة التنافسية للإقتصاد الهندي [١٢]:

بسبب سياسات الصدمات التجارية (الحمائية التجارية) التي طبقت في الهند ما قبل مرحلة الإصلاح الإقتصادي يلاحظ ضعف المقدرة التصديرية الهندية بالمقارنة مع دول آسيوية أخرى (الصين ، أندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلند ، سنغافورة) إذ شكلت الصادرات الهندية نسبة , ٪٠,٦٧) (٣,٣٪ من الصادرات الآسيوية والعالمية على التوالي في حين بلغت هذه النسب للصادرات الصينية (٣٦,٣٪ , ٧,٢٪) على التوالي لعام ٢٠٠٠ ، كذلك بلغت نسبة الصادرات الآسيوية بالعلاقة مع الصادرات العالمية نسبة (١٩,٨٪) لعام ٢٠٠٠ أيضاً ، ومع ذلك ساعدت سياسات الإصلاح الإقتصادي إضافة إلى تعويم سعر صرف (الروبية الهندية) تجاه الدولار الأمريكي بصورة كاملة عام ٢٠٠٠ ساعدت هذه الإجراءات على زيادة حجم الصادرات الهندية من (٣٣,١٠٥) مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى (٤٢,١) مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة تطور بلغت (٢٧,٢٪) ، مع ملاحظة أن الإقتصاد الهندي يعاني من عجز تجاري مستديم منذ تصحيح أسعار النفط (الأول) عام ١٩٧٣ وبلغت قيمة هذا العجز (٩,٥٣-) مليار دولار لعام ٢٠٠٠ .

من جانب آخر ولغرض تفعيل المقدرة التصديرية الهندية للمنافسة في الأسواق العالمية خاصة في مجال الصناعات ذات التكنولوجيا الكثيفة والنظيفة (صناعة البرامجيات خاصة) إستطاع الإقتصاد الهندي رفع مستويات جذب الإستثمارية الأجنبية المباشرة (FDI) من (٢,٧٠٥) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى (٣,٦٠٤) مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة عطور بلغت (٣٣,٢٪) ، وفي نفس إطار دعم المقدرة التنافسية للإقتصاد الهندي

الذي إستطاع تحقيق قدر كبير من الإستقرار المالي إذ إرتفعت إحتياطات دعم المركز المالي لدى البنك المركزي من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) من (١٢,٥) مليون وحدة SDR إلى (٢٩,٥) مليون وحدة SDR خلال المده (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) وبنسبة تطور فعالة بلغت (١٢٣٪) والذي يعكس بدوره أيضاً القدرة على ضبط الإصدار النقدي والتحكم في حجم وخدمة الدين العام وخاصة الخارجي عبر أدوات نقدية مرنة وقابلة للسيطرة والتحكم .

المبحث الثالث

محاولة استشراف ممكنات النموذج التنموي في الهند

أولاً / العلاقة بين الاستثمار ومعامل رأس المال والنمو الاقتصادي :

في هذا الإطار سيتم إعتماد نموذج (هارود – دومار) للنمو الإقتصادي في تحديد المستوى الأمثل لمعدل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي) والذي يمثل مقدار التضحية الإجتماعية المطلوبة لرفع معدلات النمو الإقتصادية الإجمالية للنشاط الإقتصادي (GDP) في ضوء مستوى معلوم من الإستثمار بالعلاقة مع التغيرات الحاصلة في GDP بعد الأخذ بنظر الإعتبار معدل النمو لحجم السكان في الهند والصيغة الرياضية للنموذج هي : [١٣]

$$r(P) + r(G) = \frac{I / Y}{\Delta I / \Delta Y}$$

أذأن : r(P) معدل النمو الإقتصادي للسكان لمجمل المده والذي يساوي (٠,٠١٨) ، r(G) معدل النمو الإقتصادي الإجمالي والذي يساوي (٠,١٣٧) ، (I) الإستثمار الأجمالي ، (Y) الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (٢)التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠١) (مليون ربيه)

السنة	ΔY	ΔI	ΔI / ΔY	I/Y
١٩٨٥	–	–	–	–
١٩٨٦	٢٦٢,٤	٤٤,٤	٠,١٧	٠,٠٢
١٩٨٧	٣٤٨,٣	٦٩,٨	٠,٢٠	٠,٠٣
١٩٨٨	٥٧٨,٣	٢١٥,٣	٠,٣٧	٠,٠٥
١٩٨٩	٥٥٩,٧	١٢٧,٩	٠,٢٥	٠,٠٤
١٩٩٠	٦٩١,٤	٢٤٩,٦	٠,٣٦	٠,٠٥
١٩٩١	٧٤٩,٦	٤٩,١	٠,٠٦	٠,٠١
١٩٩٢	٧٨٠	٥٩٥,٩	٠,٢٨	٠,٠٦
١٩٩٣	٦٨٢,٣	١٢٤,٤	٠,١٨	٠,٠٣
١٩٩٤	١٤٤٣,٣	٥٥٩,٦	٠,٣٩	٠,٠٦
١٩٩٥	١٢٣٨,١	٧٥١,٦	٠,٦٠	٠,٠٩
١٩٩٦	١٧٦٣,٢	٩٥,٦	٠,٠٥	٠,٠١
١٩٩٧	١٤٦٦,٢	٢٠٩,٣	٠,١٤	٠,٠٢
١٩٩٨	٢٠٧٩,٢	٢٨٥	٠,١٤	٠,٠٢
١٩٩٩	١٦٣٨,٧	٨٦٠,٥	٠,٥٢	٠,٠٨
٢٠٠٠	١٥٥٧,٨	١٥٣,٦	٠,١٠	٠,٠١
٢٠٠١	١٨١٢,٩	٤١٤,٧	٠,٢٣	٠,٠٤

المصدر :بالاعتماد على بيانات جدول (١) .

إذ يلاحظ من الجدول السابق (٢) تدني معدلات الاستثمار الى الناتج والتي بلغت أقصى ما يمكن (٠,٠٩) عام ١٩٩٥ بفضل سياسات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في السنة أعلاه وهي نسبة غير معنوية لتفعيل معدلات النمو الاقتصادي ، في ظل إنخفاض معاملات رأس المال إلى الناتج

الحدية طوال مدة البحث للدلالة على تدني تخصيصات الخطة الاستثمارية في الموازنة الحكومية وانخفاض نسب الانفاق على البحث والتطـوير (R&D) والتي بلغت كمتوسط خلال مدة البحث (٠,٧٣) كنسبة من النـاتج المحلـي الإجمالي توزعت بين (٢٥٪) انفاق الـشركات الهنديـة و (٧٥٪) انفـاق الحكومة بالمقارنة مع نسبة (٢,٧٪) في كوريا الجنوبية توزعت بين (٨٤٪) انفاق قطاع الشركات و (١٦٪) انفاق الحكومة ، مع العلم ان عدد الشركات المتعددة الجنسية في الهند عام ١٩٩٥ بلغ (١٨٧) شركة رئيسية و (١٤١٦) شركة قديمة بالمقارنة مع (٧٤٦٠) شركة رئيسية و (١٢٩٠٩) شركة فرعية في كوريا الجنوبية عام ٢٠٠٢ . [١٤]

ثانياً / أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي : تم تقدير النموذج القياسي الأتي: [١٥]

$$Ln : GDP = Ln\ ٥,٨ + ٠,٤٧٤\ Ln\ FDI$$

$$(١٦,١٤) \quad (٨,٨٧) \quad (t)$$

$$DW = ٠,٩٥ \qquad F = ٧٨,٦ \qquad R^{٢} = ٠,٨٤$$

إذ تفسر (FDI) نسبة (٨٤٪) من التغيرات الحاصلة في (GDP) وهي نسبة معنوية فضلا عن معنوية اختبارات (DW , F , t) وبالتالي يمكن الوثـوق بالنموذج لأغراض التنبؤ والتحليل الاقتصادي .

أذ أن زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بوحدة واحدة (مليون روبية) سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الهند بمقدار (٠,٤٧) وحـدة

نقدية (مليون روبية) والذي يعكس بدوره الأثر الفعّـال لـــ (FDI) فـــي مسيرة الاقتصاد الهندي .

ثالثاً / أثر الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الاجمالي :

تم تقدير النموذج القياسي الآتي:

$$Ln\ GDP = Ln\ ١,٣٩ + ٠,٩٩٧\ Ln\ I$$

$$(٥,٢٨)\quad (٢٨,٨)\quad (t)$$

$$F = ٨٢٧,٤ \qquad R٢ = ٠,٩٨$$

$$DW = ٢,٣$$

إذ يفسر الاستثمار المحلي (I) نسبة (٩٨٪) من التغيرات الحاصـلة فـي الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن معنوية الاختبارات الاحصائية (DW,F,t) وبالتالي فان زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمقدار وحـدة واحـدة (مليون روبية) سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقـدار (٠,٩٩) مليون روبية مما يعكس عملية التلازم وتبادل الأدوار الاقتصادية بين (I) و (GDP) .

رابعاً / أثر المساهمات القطاعية (الزراعية ، الصناعية ، الخدمات) فـي تكوين GDP تم تقدير النموذج القياسي الآتي :

$$Ln\ GDP = Ln١,٤٦ - ٠,٠٠١\ Ln\ A + ٠,٣٣\ Ln\ D + ٠,٦٣\ Ln\ S$$

$$(٤٣,٥٩)\quad (-٠,٠٨)\qquad (١٦,٢٢)\quad (t)$$

$$DW = ١,٤٩ \qquad F = ٢٠٣٨\ R^{٢} = ٠,٩٩$$

إذ يفسر النموذج من خلال قطاعات الزراعة (A) والصناعة (D) والخدمات (S)
في تكوين (GDP) وبنسبة فعالة (٩٩٪) كما يوضح ذلك معامل التحديد المصحح (R^2) فضلا عن معنوية بقية الاختبارات الاحصائية والقياسية .
أذ يلاحظ تدني نسبة مساهمة قطاع الزراعة (٠,٠٠١-) أثناء عملية التحول في مسيرة التنمية لصالح قطاع الصناعة (٠,٣٣) أولاً وللدور الأكبر لقطاع الخدمات (٠,٦٣) ثانياً لغرض تفعيل مكونات (GDP) أثناء حركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في دفع عجلة مسيرة النموذج التنموي في الهند وبما ينسجم مع آليات النمو (الطبيعي) التي استخدمت في نهوض اقتصادات غالبية البلدان النامية طبقاً لتفسيرات وطروحات المدرسة الهيكلية في تفعيل التنمية الاقتصادية .

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً / الاستنتاجات :

وأهمها ما يأتي :

١-التخلي عن فلسفة معدل النمو الاقتصادي الهندوسي المقدس والبالغ (٣٪) والارتقاء بالفعالية الانتاجية بمعدل نمو اقتصادي مستهدف يتجاوز (٩٪) باستمرار ليتوافق مع معدلات نمو السكان المتزايدة والبالغة (١,٠٨٪) .
٢-تدني نسب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لصالح قطاع الصناعة التحويلية ثم لصالح قطاع الخدمات في المراحل المتعاقبة من التنمية الاقتصادية والذي ينسجم بدوره مع طروحات المدرسة الهيكلية في تفسير النمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية في غالبية البلدان النامية .

٣-ضعف المقدرة التنافسية للصادرات الهندية بالمقارنة مع منظومة الدول الآسيوية لاسيما (الصين ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، أندونوسيا) .

٤-انخفاض معاملات رأس المال الناتج الحدية طوال مدة البحث للدلالة على ضعف الانفاق على نشاط البحث والتطوير والتي لا يتجاوز (٠,٧٣٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

٥-أظهرت النماذج القياسية المقدرة ما يأتي :

أ-وجود علاقة طردية ومباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وبمعامل مرونة بلغ (٤٧٪) .

ب-وجود علاقة طردية ومباشرة بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي وبمعامل مرونة بلغ (٩٩٪) .

ج-وجود علاقة طردية ومباشرة بين القطاعات الخدمية والصناعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل مرونة بلغ (٦٣٪ ، ٣٣٪) على التوالي ، في حين أظهر قطاع الزراعة معامل مرونة سالب (٠,١٪ -) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً / التوصيات :

ويمكن إجمالها بما يأتي :

١-ضرورة إعادة بناء فلسفة النموذج التنموي في الهند باتجاه تفعيل متطلبات الاقتصاد التنافسي الحر عبر استكمال سياسات الاصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية الرئيسية خاصة (الصناعية ، الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي .

٢-العمل على توفير البيئة الاستثمارية المطلوبة (قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر) خاصة في القطاعات الانتاجية والخدمية وتحقيق الاستقرار

الاجتماعي الداخلي (الانفاق على الصحة والتعليم والبحث والتطوير والسيطرة على النزاعات الطائفية) لغرض عدم التأثير على تدني معدلات النمو الاقتصادي وتهديد البنية الاقتصادية والمناخ الاستثماري .

٣-التبني التدريجي والمرحلي لعمليات خصخصة شركات القطاع الحكومي بعد إعادة التأهيل وخاصة في قطاع صناعة(البرامجيات، والغزل والنسيج).

٤-تفعيل المقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية عبر سياسات (تعويم الروبية الهندية) و (إعتماد مواصفات الجودة العالمية ISO) في المنتجات التصديرية والاستفادة من الميزة النسبية لانخفاض تكلفة عنصر العمل (الأجور) في دالة الانتاج الهندية .

هوامش ومصادر البحث :

١)حول المزيد من معطيات الجغرافية الاقتصادية في الهند ، أنظر :

Chandra , Bipan., India after Independence ١٩٤٧-٢٠٠٠ , penguin Books , ٢٠٠١ , p.p. ٣٥٠-٣٥١ .

٢) حول مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في الهند ، أنظر :

Vyasulu,Vinod.,The South Asian Model : International conference on colonialism and Globalization , New Delhi , ١٩٩٩ , p.p. ١١-١٢ .

٣) سعيد ، عبد المنعم ، حديث عن التجربة الهندية والعولمة ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠٠٠/١٠/٢ .

٤) حول أهمية (FDI) في تفعيل مكونات (GDP) خاصة القطاع الصناعي ، قارن :

الربيعي ، رجاء خضير عبود موسى ، أثر الاستثمار الأجنبي على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية قياسية في

بعض الدول الآسيوية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير أقتصلد ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ .

٥) بخصوص واقع ومعوقات فلسفة النموذج التنموي في الهند ، أنظر :

World Bank , Trends in Developing Economics , ١٩٩٣ , p.p. ٢٣-٢٤ .

٦) وعلى تفسير المدرسة الهيكلية للنمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية ، أنظر : النجار ، يحيى غني ، شلاش ، آمال عبد الأمير ، التنمية الاقتصادية ، نظريات ، مشاكل ، مباديء وسياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص ٣٩١-٣٩٢ .

٧) حول آلية عمل نموذج (هارود – دومار) للنمو الاقتصادي ، قارن :

- To daro , Michael p., Development planning :

Models and Methods , Oxford University press. ١٩٧٥ , p.p. ٦٢-٦٣ .

– يونس ، عدنان حسين ، معامل رأس المال وفعالية الاستثمارات في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٨٤-١٩٩٧) ، مجلة بيت الكلمة ، دراسات اقتصادية ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٧-٥٨ .

٨) وعلى أثر تحليل المرونات والتشابكات في تحديد القطاع القائد ، أنظر :

Kind Leberger C. and Hevrick B. , Economic Development Megraw – Hill Book company , ١٩٧٧ , p.p. ٢٠٢-٢٠٣ .

٩) World Bank , world Development Report , ١٩٩٦

١٠) لمزيد من التفاصيل وعلى واقع وتطور حجم التجارة الالكترونية في الأسواق المعولمة ، أنظر :

العاني ، ثائر محمود وعبد الوهاب ، ميس صاحب ، التجارة الالكترونية أداة للمنافسة الدولية في الأسواق العالمية ، بيت الحكمة ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧-٩٨ .

١١) بخصوص الفلسفة الاقتصادية لاشتقاق صيغة معدل النمو السنوي المركب (r) ، أنظر :

Shapiro , Ed ward., Macroeconomics , ٣rd , ed., Horcourt Brace Jovanovich Inc. , ١٩٧٤ , p. ١٦١ .

١٢) غالبية نسب مؤشرات كفاءة الاداء في الاقتصاد الهندي تم حسابها بدلالة البيانات الواردة في المصدر الآتي :

IMF , IFS , Year book ٢٠٠١ .

١٣) Todaro , op , Cit., p. ٦٤-٦٥ .

١٤) لمزيد من التفاصيل على نسب إنفاق الشركات المتعددة الجنسية ، والحكومات على أنشطة البحث والتطوير (R&D) واعداد تلك الشركات ، أنظر :

صيوان ، هيثم كريم ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي عالم الجنوب أنموذجاً (مع إشارة خاصة إلى العراق) ، رسالة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٨-٩٠ .

١٥) استخدمت طريقة المربعات الصغرى [OLS] لتقدير النماذج القياسية في البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab under windows) المتوافق مع حاسبات (بنتيوم ٤) وتم تثبيت المعنوية الاحصائية لاختبارات (DW , F , t) عند مستوى دلالة (١٪) .